عدد ١٠٦٢ — ﴿ ثمن النسخة عشرة صانتيمات ﴾ — السنة الثالثة والعشرون

﴿ محل ادارة الجريدة ﴾
بمكتب المدير علي بوشوشه
تحت بلاص شمامه ١٩

﴿ المراسلات ﴾
ترسل خالصة الاجرة باسم المدير ولا ترد لصاحبها نشرت او لم تنشر

قيمة الاشتراك لا تعتبر الا بتوصيل مقتطع ممضى باسم المدير

Adresse : A. BOUCHOUCHA,
...sim Samama, Bureau N° 19, Rue de la Kasba
TUNIS

الحاضرة
سنة ١٣٠٥
EL-HADIRA

﴿ اشتراكات تدفع سلفا ﴾
﴿ في الايالة التونسية ﴾ فرنكات
عن سنة ....١٠٥٠ ❖ عن ستة اشهر ٦٥٠٠
﴿ خارج المملكة ﴾
عن سنة ....١٢٥٠٠ ❖ عن ستة اشهر ١٥٠٠٠
﴿ اجرة الاعلانات ﴾
في الصحيفة الاولى .... ٢٥٠٠ للسطر الواحد
— الثانية .... ١٥٠٠ —
— الثالثة .... ٠٥٥٠ —
— الرابعة .... ٠٥٤٠ —
غير الاعلانات القضية والادارية واذا تكررت ينقص من الثمن

تونس يوم الثلاثاء ٢ ربيع الثاني سنة ١٣٢٨ — ﴿ جريدة اسبوعية سياسية ادبية تصدر يوم الثلاثاء من كل اسبوع ﴾ — الموافق ١٢ افريل سنة ١٩١٠

مسالة تعديل المجبى والعشر

اشرنا في العدد قبل هذا الى مضار تعديل المجبى والعشر واجحافه بالنسبة الى الاهالى التونسيين دون غيرهم وفي محليات الجريدة الى تشكيل لجنة من اعيان الفلاحين وسعيها بالمذاكرة مع جناب مدير المال في اقناعه بما يترتب على التراتيب العشرية والضرائب الاضافية الكسورية من النتائج المنافية لنمو وبقاء الثروة الاهلية الفلاحية بيد اربابها وصرحنا تبشيرا للعموم بما بلغنا من ان جناب مدير المال اشعر اولئك النواب صبيحة يوم الاثنين النازل بعزمه على تعديل طريقة قيس المزارع بابطال العشره هكتارات اساسا له والرجوع اما الى حزر البذر او الى زيادة مساحة الماشية ولكن تبين من مفاوضات نواب اللجنة الفلاحية في عشية اليوم ان ذلك الاشعار لم يكن الا وميض برق قد زال بزوال وقته وانه رغما على المحاجات الدامغة ووضوح الحق في جانب التونسيين وضوح الشمس في رابعة النهار واعتراف جناب مدير المال باشتداد وطاة الحالة وحرج موقف التونسيين بكثرة الضرائب على عاتقهم فان ادارته لا ترى امكان تعديل ما قررته من التراتيب الا بعد اختبارها بالعمل بها وانها ان ثبت لديها ان التراتيب الجديدة عادت بتوفير اكثر ما يلزم من مبالغ الجبر وهي ٧٣٣٠٠٠ فرنك بعد اعتبار مليون شركة قفصة فانها تصرفه في التخفيف من المجبى او من الضرائب الكسورية المزادة وعليه فقد انفض المجلس بين الطرفين عن غير طائل وسيوالي اولئك النواب السعي لدى المقامات العالية لاقناع ارباب الحل والعقد باحقية مطالبهم وبيان ظلامتهم ان لم تعارض قوة السياسة قوة الحجة واليقين

وقد احست حكومتنا بحرج موقف السكان وشدة كربتهم ولا ريب انها تتبصر في عواقب هذا النظام الجديد وتنظر في عرائضهم نظر الناقد البصير وفي هذا الخصوص ادرجت رصيفتنا الديش تونزيان لسان حال الحكومة في هذه المسالة الحياتية فصلا نراه جوابا عن تلك العرايض وتوجيها لتصرفها بدون تروي في اموال الرعية وبدون مشاورتهم راينا من الواجب ان نضع ترجمته نصب اعين حضرة القراء حتى يكونوا على بينة من امرهم وسنعلق عليه ما عن لنا من الملاحظات التي يقبلها العقل ويقتضيها ناموس العمران في هذه الاوطان وهذا نص ذلك

تخفيف المجبى وضرايب التعويض
ومسالة العشر

تلقى المقيم العام اثناء تجوله اخيرا بالجهات القبلية وجهة صفاقس تشكيات جموع من الاهالي بشان ضرايب التعويض التي قررتها الحكومة لجبر ما نقص من تخفيف المجبى — وقد استفاد مسيو الابتت من محادثاته مع اصحاب الشان ان السكان الاهالي وان عرفوا حقيقة امرهم من عهد وضع ادارة المال للخلاص تنابر المجبى بعد تخفيفها من ٢٥٥٨٥ الى ١٨ فرنكا معرفة في شان اهمية ذلك التخفيف على كل مخاطب بالاداء وقدروا نتائج ذلك التعديل حق قدرها فانهم اصبحوا بعكس ذلك يجهلون مقدار جميع ما يتحصل منه لميزانية الدولة وانهم ميالون للخوف من ان تاتي ضرايب التعويض للخزينة الدوليه بمبلغ اوفر من التخفيف — فتعلق غرض المقيم بتبديد تلك المخاوف فصرح تصريحا لا غبار عليه لكل من اعرب له عن هذه المخاوف ان الحكومة لا تقصد اصلا ان تغتنم تعديل المجبى فرصة لزيادة مداخيل الدولة بصفة خفيه فادارة المال ليس في حسبانها ان تطلب من ضرايب التعويض الا ما يعادل مقدار ما اسقط من المجبى فان اتفق ان اتت ضرايب التعويض باكثر من ذلك التخفيف فالشايط يصرف اما في التنقيص من مبالغ ضرايب العوض التي تظهر اثقل وطاة على عاتق الرعية او في التنقيص من مقدار المجبى وقد دلت الكراسة المفصلة التي حررت في الميزانية النهائية لعام ١٩١٠ التي وزعت على اعضاء الجمعيه الشوريه من الفرنسويين والاهالي انه يترتب على تعديل المجبى خسارة للدولة لو حسبناها على مقتضى عدد التنابر المستخلصة (٢٧٥٠٠٠) لا على مقتضى ما قدم منها للخلاص (٣٥٠٠٠٠) كما قيل لبلغت قيمتها ٢٫٥٣٣٧٠٠ فرنكا — ولا يخفى ان هذا النقص يتعين جبره من مليون فرنكا حصلت الدولة على زيادته في المعلوم الذي تؤديه كمبانيه فوسفاط قفصه وسكتها الحديديه لخزينتها مقابل الزيادة في ... الواقعة عام ١٨٩٦ عشر سنوات وعليه فلم تبق مطالبة الضرايب المقدرة لجبر ما نقص من المجبى الا بفرنكات ١٫٥٣٣٧٠٠ حسب التفصيل الاتي

٢٢ صانتيما تضاف على قانون الزيتون	٢٣٩٦٧٠
٢٢ صانتيما تضاف على قانون النخيل	٩٥٦٠٩
٢٢ صانتيما تضاف على معاليم المراجع	٨٩٩١
٢٢ صانتيما تضاف على الاداء العقاري بجربه	٢٥٧٢٢

٢٥٢٠ فرنكان وعشرون صانتيما في المائة على قيمة الاكرية — اولها على العقارات المضروب عليها الاداء بالدوائر البلدية — ثانيا — ما هو خارج عنها ووظف عليه ٣ في المائة التي ستعوض باداء مثله فالجملة ١٨٠٫٠٠٠ فرنكا منها ١٦٥٠٠٠ للصانتيمات الاضافية و ١٥٠٠٠ فرنكا لجبر الاداء على قيمة الاكريه بدل الاكريه

١٥ صانتيما تضاف على عشر الحبوب دون ما هو مقدر لزراعة القمح بالاوطان التي كانت تؤدي العشر دراهم	٣٠٨٥٩٥
ما يتحصل من توحيد تعريفات العشر وتعميمه للاوطان التي لنظر الادارة العسكرية	٥٨٢٩٢١
ما يتحصل من توظيف اداء على الكحول الذي في المقطرات	٣٠٠٠٠
ما يتحصل من تعميم الضريبة التي ضربت علاوة على وسق الزيت	٢١٨٠٠
ما يتحصل من الغاء الفصل ٦ من امر ٢٠ يوليه عام ١٨٩٦ في التسجيل الاختياري	٤٣٦٠٠
فجملة المطلوب من ضرايب التعويض	١٥٣٦٩٠٨

ومن الهين على جميع المخاطبين بالاداء واعضاء [illegible] على اختلافها من المداخيل التي اعتبرت للميزانية وان يطالبوا الحكومة باعتبار ما عسى ان يشيط في تلك المداخيل لصالح السكان ومن الواضح انه ينبغي التربص بالحوادث لاستنتاج تلك النتيجة من مقدماتها عند الوقوع بالمعنى المشار اليه غير ان اصحاب الشان (وهم الاهالي لا يفكرون بهذه الصورة بل يطلبون من الحكومة من الان ان تحرر الامور بالضبط في شان كيفية جباية ضرائب التعويض)وقد ظهرت حيرتهم بمناسبة توحيد العشر واقامة ضريبة الاكرية على مكان الاداء على قيمتها

العشر — وفيما يتعلق بالعشر ظن بعضهم غلطا باطلا ان ما يقع من الغلط في تحويل مقادير البذر مواشي موظف عليها العشر يعرض بالفلاح الى عقوبات مهولة مع قبولهم قبولا حسنا البدعة التي حاصلها تشريك الفلاح في تحرير دفتر الاداء بالاعلان بما بذره من كميات البذر التي اودعها ارضه والحقيقة ان ذلك التحويل لما كان الفلاح غير مكلف به فانه لا يخشى منه شيئا فالتحويل لم يطلب به الا العدول المكلفين بتقييد ورسم تلك الاعلانات بدفاترهم من حيث هم نواب عن الادارة ولم تات التراتيب بعقوبة عليهم ادارة المال لا تجازي بضرب المعاليم الزائدة على الاصل الا من امتنعوا من الاعلان اوارتكبو

حق قدرها فتعاملهم بالمعاملة التي تنطبق على شرع العدالة والانصاف

تونس بمجلس الشيوخ الفرنسوي
نصيحتان

تكلم مسيو بودان من اعضاء مجلس الشيوخ عن حالة تونس في تقرير رفعه للمجلس فاستنتج منه انه قد اخطا من ظن انه يمكن توظيف ضرائب جديدة على القطر التونسي الى ان قال ونحن على علم مما في تنمية الوسائل الاقتصادية من الفوائد الجمه للبلاد التونسية غير ان ذلك التصرف انما يكون بشرط ان لا يودي الى تحميل اعباء الضرائب على عاتق السكان وان يحرمهم من التمتع بالمنافع المراد جلبها لهم بتلك الاعمال الاقتصاديه اي المقصودة لنمو الثروة بالديار التونسية وعليه فالاجدر بالحكومة الفرنسوية ان تكتفي بما لديها الان من الوسائل واتتقن العمل للحصول على اقصى ما يمكنها اجتناءه من فوائدها قبل ان تتهافت على اقتناء او استنباط وسائط اقتصادية جديدة فالبلاد التونسيه بلاد عذرا من حيث استدرار منافعها وهي من نحو عشرين عاما تسعى جهدها لتكون في مصاف بقية الممالك غير انه لا يكفي لبلاد مثل تونس ان تتوفر لديها الوسائل الكافية لمقاومة المزاحمين بل لا بد ان ينقطع سكانها لهاته الحياة الاقتصاديه ويمنعوا اسباب الفتنة والعداوة السياسية من ان تظهر بينهم فانها قد تصدهم عن مرغوبهم وتبيد ثمرة مساعيهم فينبغي ان يهتموا قبل كل شيء بالقيام بالواجب الصناعي — قال المقررتانك نصيحتان اسديناهما للبلاد المحمية فباتباع الاولى تامن الوقوع في الديون الثقيلة وما ينشا عنها من الضرائب المانعة من النمو الاقتصادي المقصود وبالثانيه اي باستعمال قواها الحيويه فانها تسير بلا شك نحو العمران الذي تطمح اليه

﴿ التونسيون والجنسية الفرنسوية ﴾

لا زالت مسالة التجنس بالجنسية الفرنسوية وما قر عليه قرار البرلمان الفرنسوي من تسويغ طلب تلك الجنسية لسائر الرعايا التونسيين مسلمين كانوا او يهودا موضوع البحث واحاديث السمر لمساسها بجوهر الحماية بل لانها مما يصيب قلب النظام الاساسي وهو الشريعة الاسلامية للهياة التونسية فقد علقت الدولة الفرنسوية ترخيص طلب الجنسية لكل شاب من اولئك الرعايا على خدمته الجندية الفرنسوية بالاوطان الفرنسوية ومقامه بها ثلاث سنوات يمتحن في خلالها في شان صدق محبته لوطنه الجديد وتعلقه باذياله وامتزاجه بطباع اهله حتى اذا ما صدق الود ساغ اعتباره من افراد الامة الفرنسوية يكون له ما لابنائها وعليه ما عليهم بدون ادنى فرق الا في العقيدة

وحيث كان اخواننا التونسيين لا سبيل لخدمتهم بالجيش الفرنسوي في الديار الفرنسوية تطوعا منهم ولا حاجة لهم بذلك لما انهم مخاطبون باداء هذه الخدمة باوطانهم ولقد طالما اقاموا الدلائل القطعة على اخلاصهم للدولتين الحامية والمحمية بالانخراط في سلك الجندية الفرنسوية بالديار التونسية ثم بوقوفهم في مصاف القتال في البلاد المغربية فان التجنس بالجنسية الفرنسوية ليس مما يرغب فيه بل مما يزهد فيه عموم التونسيين لا لان الالتحاق بالامة الفرنسوية والتلبس بما امتازت به من صفات الكمال والمدنية مما تانف منه نفوسهم في مرقاته فانهم من اقصى امانيهم ان يظاهوها في تلك الخصال الحميدة لا سيما التغذي بلبان المعارف والترقيات العصرية وهي خصال طالما اشتاقوا ولا زالوا مشتاقين الى نيلها بدون طائل بل لان ذلك التجنس فيه مساس باصول شريعتهم المحمدية موجب للخروج عنها في الاحوال الشخصية كالانكحة والمواريث والاحباس مما لا يسع مسلم الدخول تحته بدون مروق عن جامعته واحكام دينه في تلك الاحوال ولذلك لاح لبعض قادة الافهام انه ينبغي للدولة الحامية ان تخصص العنصر الاسلامي بجنسية خاصة تسمح لهم بالقيام بما على مواطنيهم من طالبي الجنسية الفرنسوية من الواجبات والتمتع بما لهم من الحقوق والامتيازات مع المحافظة على اصول شريعتهم وهو ما لا يروق في اعين من يسعى في سبك المسلم في قالب الجنسية الفرنسوية دينا وسياسة ولا يخفى ان ذلك المسلك يودى الى ترك الديانة الاسلاميه ونبذ احكامها التي لا تنطبق على المجلة الفرنسوية الامر الذي لا يرتضيه كل مسلم انفطر على حب دينه وجنسه حبا صادقا لامراء فيه ولم يرغب في ترقيع امور دنياه بامور دينه من اهل الالحاد والنفاق اذ الخائن لملته لا يستحق الثقة ولا يوتمن على مصلحة غير امته مهما بلغ امره من التظاهر والتزلف بالتلون والزيغ في الفكر والشكل عن تقاليد ابائه واجداده الا من خذله الله واعمى بصيرته ولم يتبصر في عاقبة امره — ونحن نصدع بهذه الحقيقة قياما بواجب الصدق ولعلمنا بانها دون سواها هي التي تنطبق على واقعة الحال وانها النصيحة النافعة للاجيال في الاستقبال وانما تتولد محبة الدوله الحامية في قلوب كافة السكان لا بالتلون بالالوان السياسية والتبجح بافكار المدنيه بل بنشر راية المعارف وبث الاء العدل والاحسان بين سائر الطبقات المتكاتفه بهذه الديار على تنمية مغارس العمران بهذه الاوطان فالعدل ملاك القلوب وتحقيق غاية السعادة هي منتهى المطلوب

﴿ مفاوضات مجلس النواب ﴾
في سياسة المستعمرات
تابع لما قبله

وعليه فاننا لا ندعي اننا قائمون بالدفاع عن المدنية وانما اقدمنا على تلك الشعوب لمصلحة او اعلاء شوكة امتنا ونسلنا ومرادنا ان نستمد عليهم ونستنجد باعدادهم الوافرة لينضموا الى ابناء وطننا فنتمكن خصوصا بافريقيا الشمالية من اقامة امة قوية على ساحل البحر المتوسط تكون معينة لنا وظهيرة على المانيا العجيبة التي اصبح عدد افراد امتها الوافر خمسة وستون مليونا دون ما لها من الرعايا بامريكا فيحافظون على الاوطان وما تزايد من عدد السكان ويقومون سلطة ومنعة تسمح لنا بمقاومة العدو بالقوة الجبريه فانما قوام العالم وعزة الامم بالقوة فيفوزوا بامانيهم واغراضهم وحيث كان حلولنا بين تلك الاقوام اختياريا وكان ذلك لصالحنا فمن الواجب ان نميز بين حظنا وحظهم من المصالح فان الوفاق وحسن المباشرة بيننا وبينهم انما يقوم باشتراك المصالح ولا سبيل للوصول لهذه الغاية بطريقة اخرى لاكن كيف الوصول ؟

زعم بعضهم اننا لا تتمكن قدمنا الا بالقوة واننا لما كان لنا منها سبعون الف مقاتل نستحل كل شيء — وليس هناك عضو من اعضاء هذا المجلس او وزير من الوزراء الحاضرين بهذا النادى على هذا الراي فاننا انما نبتغي التمكن بالوداد الحاصل من احترام عدالتنا ومن صفة الوفاء بعهودنا ووعودنا وحينئذ فالواجب علينا بعد بث العلوم بين الاهالي وتثقيف اذهانهم بانوار العرفان اذ نضرب لهم بسهم في ادارة شئون بلادهم نعم انكم لا تضعونهم في منازل الرياسة ولا تثقون بهم او تعتمدونهم اعتمادكم لابناء وطننا وهو امر مسلم غير ان الوظائف الثانوية المرءوسة ينبغي ان ياخذوا فيها بالحظ الاوفر وبذلك تمتد لذي عدول الانكليز والهولانديين عن احداث طبقة من فقراء المامورين الذين يتراوح مماشهم بين المائة والخمسين والمائتي فرنك في الشهر حتى انهم ما برحوا يطلبون الزيادة فيه حتى واضطرت الحكومة لغلاء المعاش لتلك الزيادة واضرت بميزانها ضررا بليغا فوجهوا وجوههم شطر سياسة جديدة وادعوا الاكفاء من الاهالي لاشغال الوظائف الثانوية وخصوهم بها

وتاييدا لما اقول اسوق شاهدا من ادارة الانكليز بالهند فان جملة عدد المتوظفين بممالكها من الاعلى الى الادنى ثلاثة ملايين ونصف من المامورين والمتوظفين وجملة عدد سكانها ٣٠٠ مليون من النفوس ليس بينهم من متوظفي الانكليز الا اثنى عشر او خمسة عشر الفا متوظف انكليزي من الذين مرتبهم عشرة الاف فرنك الى الذين مرتبهم خمسمائة فرنك في الشهر والباقون كلهم من الوطنيين ولا استنتج من ذلك ان الاهالي يحبوننا واننا نبعد جندنا اعتمادا على تلك المحبة كلا فجندنا باق هنالك عنوانا على عزة الامة ولاكن في ظل وتحت جناح هذه القوة ننشر لواء العدل والاحسان خصوصا وهو صادر منا عن طوع ومعروف ورفق باهالي تلك الاوطان

مدير الجريدة وصاحب امتيازها علي بوشوشه

طبع بالمطبعة التونسية بنهج سوق البلاط عدد ٥٧

زورا في بيان بذر جميع قطع الفلاح احد لا بيان بذر كل قطعة بانفرادها وزيادة على ذلك فقد اقتضى امر ٣١ دسمبر ١٩٠٩ ان لمديال اعفاء المخالف من جميع الخطيئة او بعد — قد قالوا ايضا ان الفلاح يوظف عليه في طمة اداء لا يقل عن الناصري وهو جزء من شية بعد تقسيمها الى ٤٨ جزءا وهو غلط اسا فالاداء يوظف على مجموع قطع الفلاح الحد في الهنشير الواحد والفرقة الواحدة من المخة الواحدة وقد يكون اقل من الناصري

وحاصل الامر قد اهتز الناس وشاشت الول لما جاء به امر ٣١ دسمبر من ان الماشية الحلة من تحويل مقادير البذر بحسب العادة الجرية في كل زمان ومكان لا يمكن ان تتجاوز الثر هكتارات واخذوا يسالون عما اذا عرفت لماموري القيس ماشية باكثر من عشر هكتارات واضطر مامور الاعشار بموجب الفصل المذور بان يحمل الفلاح فيها زيادة بقدر ما زاد لى العشر هكتارات من الكسور المشارية من الهكتارات وهو ليس قصد الادارة فالذين هم واقفون على العوائد التي قام عليها العشر يعلمون انه من قبل عهد الحماية قد انقطع العشر بالمعنى الدال عليه هذا اللفظ عفوا المفهوم منه بدون حق فصار اداء نقاريا وبهذا الاعتبار يلزم ان [illegible] المساحة بحسب خصوبة الارض فاذ فرضنا مثلا تقسيم اراضي المملكة الى ثلاثة اقسام تقابل الجهات الفلاحية على اختلافها (جوفية ووسطى وقبلية) فاذا كانت المساحة هكتارا [illegible] فقيمة العشر تكون اداء على ثلاثة اصناف اي لكل قسم صنف مع ان دواء البايات التي استمرت حكومة الحماية على تصرفها قررت للعشر اداء واحدا لا جملة اداءات بتعريفة تختلف بحسب اساس ضربها وحينئذ فقد لزم تغيير تلك العناصر الاساسية نفسها لتطابقها على اداء واحد — وقد وقع تحرير خصوصي للارض لفقد التربيع (ضبط مساحة الاراضي بالقيس في دفتر الحكومة) على مقتضى ما يمكن ان تقبله المزرعة الواحدة وهي الماشية من كميات البذر وهذا التحرير هو ايضا غير منضبط بطبيعة الاشياء لان كمية البذر تختلف باختلاف نوع الحبوب المبذورة وغلظ الحبة ودرجة هشوشة الارض وخدمتها ووقت البذر وخبرة الزراع الخ على انه وقع السعي في تقدير هذا الاساس لضرب العشر في ميزان حرر على عهد انتصاب الكمسيون المالي سنة ١٨٧٢ — ١٨٧٠ ووقع تغييره تعيين في سنة ١٨٩٠ كما ستراه بعد غير انه لم قيس الماشية في كل جهة في المكاتب الدولية قط وانما نعلم ان مساحة الماشية مبهمة وانها عبارة

عما يمكن للفلاح حرثه وبذره بالمحراث العربي المعتاد المدة المعتادة للبذر (من ١٥ اكتوبر الى ٣٠ جانفي) ومن المعلوم انه بقطع النظر عن اسلوب التعبير لنوع الماشية من الدواب وقوتها وشكل الارض من سهل وجبل وشطارة الزراع الخ فان الماشية تختلف في الاوطان الجوفية والوسطى والقبلية لان اراضي الجهات القبلية رملية اسهل حرثا من اراضي الجهة الوسطى وهذه ايرى انها في الجهات الجوفية على ان الماشية قمحا هي في نفس الواقع واحدة بسائر جهات المملكة ولذلك نرى فلاحة الجهات الجوفية يذكرون للماشية من من مواشيهم بذرا يبلغ ١٥٠٠ و ١٦٠٠٠ كيلو (ثلاثة قفزة — ١٩٢٠ ليترة) في ممشى ١٤ وحتى ١٥ — ١٦ هكتارا يعني ممشى الماشية بصفاقس التي لا تقبل من البذر الا ٤٠٠ كيلو اي قفيزا الا ربع او ثلاثة ارباع القفيز او ٤٨٠ كيلو وهذا ناشئ عن ميل الفلاحين الطبيعي الى التوسع في مساحة الماشية حتى يدفعوا عنها اقل اداء ولسبب آخر من الفائدة ذكره وهو ان ميزان ممشى الاراضي في البذر الذي حررته ادارة المال قد وقع تحريره باعتبار ان الماشية بعضها قمحا وبعضها شعيرا وكثيرا ما يكون ثلثها فولا وقطاني وغيرها وتختلف النسبة في الماشية الواحدة من كل نوع من انواع الحبوب الداخلة [illegible] بحسب [illegible] كل مكان وخواص التراب او ضروريات الفلاح فبينما تكون العادة التي فرضت في ميزان بذر المواشي في بعض الجهات ان يكون بذر القمح قدر بذر الشعير قد تكون نسبتها في غيرها من الجهات الكثيرة خصوصا الجوفية الثلثين قمحا والثلث شعيرا على انه بدون توقف على هذه النسبة كان عشر الماشية وهو اربع هكتوليتر موزعا اقساما متساوية بين القمح والشعير وكان الثلثان قمحا معتبرين بنصف الماشية اي هكتوليترين والثلث شعيرا لنصف الماشيه الباقي وهو هكتوليتران ايضا وحينئذ فقد كانت المساعدة في فلاحة القمح وحجة قدماء الفلاحة في ذلك قصد واضع القانون التنشيط على هذه الفلاحة ومهما كان من الامر فلئن كان ميزان البذر من نحو اربعين سنة قائما على اعتبار الماشيه مختلطة قمحا وشعيرا فان عمل لجان القيس جرى من مدة متطاولة باعتبار فلاحة كل من القمح والشعير بانفرادها وتوظيف العشر عليها كذلك غير انه لما كانت اللجنات تميز عن ثلثي الماشيه قمحا بالماشية قمحا وثلثها شعيرا بالماشيه شعيرا ولو انها لم توظف على كليهما بانفرادهما الا نصف الماشية فقد حصل خلط خصوصا في احصاء المواشي وحسما لهذا الابهام صدر الامر العلي للجان القيس عام ١٨٩٠ عند احداث بطاقة

الاحصاء المطبوعة بان يعتبروا ضعف الكميات التي بميزان بذر ماشية القمح والشعير معا اساسا لماشية القمح ولماشية الشعير وهذا الامر كان موافقا للقصد السابق من ضرب العشر على كل من ثلثي الماشية قمحا وثلثها شعيرا لكنها افسدت النسبة التي قدرها ذلك الميزان بين مساحة الماشية قمحا والماشية شعيرا من جهة وبين ما تقبله الاراضي من البذر قمحا وشعيرا فلازم في معرفة حقيقة الماشيه بالضبط في القمح ان يزاد على الكمية المقدرة بالميزان المقابلة لثلث الماشية قمحا خمسون في المائة لا غير ولكن في الشعير ضرب الكمية المنسوبة لثلث الماشية شعيرا في ثلاثة ومن التعليمات الصادرة عام ١٨٩٠ تولد الميزان الحالي الذي اعتبر كمية بذر الماشية كافية في اغلب بالجهات الجوفية وقدرها بماشية وربع الماشيه وبعكس ذلك كمية بذر ماشية الشعير الجديدة فانها اصبحت لا تقابل الا ثلث الماشية القديمة فالفلاحة لم يشتكوا طبعا في القمح واما الشعير فانهم قبلوا الميزان الجديد لانه عند التساوي في المساحة يمكنهم ان يزيدوا في بذر الشعير على القمح نحو العشرين في المائة ولان مقادير البذر على الميزان القديم كانت واسعة للغاية فلاجل الاهتداء لوجه الصواب في هذه الطرق المختلفة وهي وان كانت مائدتها التنشيط على فلاحة القمح فانها تعود [illegible] والتدقيق في [illegible] باجتهاد الامناء ومراقبي القيس في الخرز فقد احدثت ادارة المال من سنين عديدة قيسا متعددا متكررا في مواشي العشر وقد ثبت لديها ان فلاحة الاهالي قمحا وهي اوسع من فلاحة الاوروباويين لا تقبل في متوسط الامر الماشية فيها اكثر من المائة الى ١٢٠ كيلو في الهكتار الواحد بالجهات الجوفية ومن الستين الى الثمانين في الجهات الوسطى ومن ٢٥ الى ٤٠ في الاوطان القبلية واستنتجت من ذلك ان مساحة الماشية تتراوح بين العشرة والاثنى عشر هكتارا قمحا وبين الثمانية والعشر هكتارات شعيرا مع جنوح الى التقرب من العشر هكتارات في متوسط الامر وباعتبار الخمس زيادة او نقصا للجان القيس والاعفاءات المبينة على نوع من تقدير الصابة وباعتبار ما يتخلل المزارع من صخور وغابة وسدر وذرو وغراسة زيتون وخرنوب اصبحت الماشية المعدة للمراقبة المقدرة بعشر هكتارات تقابل بجهات المملكة التونسية الماشية المتعارفة عند الفلاحين وعلى هذا التلطيف والتاويل والتساهل يتعين على مأموري العمل بالفصل الذي جاء به امر ٣١ ديسامبر ١٩٠٩ في تحديد الماشية بالعشر هكتارات الى ان ياتي اليوم التي تتمكن فيه ادارة المال من تحرير قائمة وسمية في مساحات المواشي بحسب مناطقها الجوية (اي تقسيمها

الى خصبة وجدباء) وحينئذ فالفلاحون لا خوف عليهم من ان يتحملوا في عام ١٩١٠ من الضرايب اكثر من السنوات السابقة كما يمكنهم ان يتحققوا ذلك بانفسهم وقت الوجوب بمقابلة الاوراق النهائية التي تسلم لهم في تحويل ما اعلنوا به من البذر لمشائخهم مواشي بتواصل عشر السنين السابقة والذي يظهر في الجهات القبلية التي قد ينزل بها الغيث او ينحبس ان العادة قد جرت دائما بزيادة التخفيف مما تنتجه اعمال القيس كما عرفت بذلك الحجرة المختلطة بصفاقس جناب المقيم العام فيقع التخفيف من المقادير المبذورة لا على مقتضى الاعفاءات الخصوصية التي سوغها القانون فقط بل ايضا على نسبة الصابة وهي في اغلب الاحوال متوسطة وقل ان تكون جيدة او اجود ولذلك في الاعوام الست من سنة ١٩٠٣ الى سنة ١٩٠٨ لم يضرب العشر الا على ٨٥٠٠ ماشية من جملة ٢١٠٠٠ مواشي بعمل صفاقس والاوطان المجاورة له حيث لا تبذر الماشية الا ١٢ مكيلة اي اربعة اعشار المبذور وهو ما يقابل والزيادة ما يبذر باراضي تلك الاوط ان اذا قايسناه باراضي الجهات الجوفية وبذلك جرت العادة باعتبار موسم الصابة وحالها والحال ان القاعدة في القوانين ان عدم جودة الصابة لا يوجب الاعفاء وفي نية الادارة ان تحتاط [illegible] الاحتياطات الى اصدار الميزان المذكور اعلاه في تقسيم مساحات المواشي الى عدة درجات بحسب المناطق الجوية

ضرائب الكراء — اما من ضريبة الكراء فقد اقيمت بدل الاداء عن الاكرية خارج الدوائر البلدية لقصد موافق للانصاف وهو تحميل نتائج تخفيف المجبى على كل من يملك عقارا على نسبة كسبهم ولم يكن من العدل ان يعفى من ضريبة الكراء ملاكة ديار السكنى في الامكنة التي لم تقم بها ادارة بلدية والحال انها مطلوبة من الملاكة الذين لهم املاك بالدوائر البلدية غير ان هؤلاء الملاكه بينما هم يودون ضريبة قد تبلغ ١٢٥٢٠ فرنكا في المائة من قيمة اكرية املاكهم لدى الفريق الاول اكثر ما يدفعونه من تلك القيمة لا يتجاوز ٥٢٠ فرنكا في المائة ولا زالت الادارة لم تصدر القرارات في ترتيب معين الضريبة الكرائيه وقصدها ان لا تطالب الا على ديار السكنى التي لها قيمة ما في الكراء وتعفى البناءات والبراطل والاكواخ وغيرها ما اعد لمنفعة فلاحيه وايضا البناءات الصالحة لسكنى الفلاح وعائلته اذا كانت ذات قيمه زهيده واحرى العمارات التي هي وسط بين خيام الباديه وسكنى اهل الحضر من الاهالي الذين هم قانون بمركز من المراكز المسكونه

وقد شرعت الان في احصاء جميع العقارات المبينه وستستثنى من الاداء كل ما لم ينطبق عليه الترتيب المذكور آنفا وستسهر على استعمال الرفق في تقويم الرباع المقصودة بالاداء وعلى اجراء ذلك على نمط واحد بجميع جهات المملكة على ان اصحاب الحق سيمكنون من الوقوف على تلك القيم والمناقشة فيها قبل وضعها للخلاص وليس من الممكن لها والحالة هاته ان تقدر مقدار ما يبلغ اليه متحصل هذا الاداء غير ان الادارة لا تعلق عليه ادنى فائده لجانب الخزينة لانها مصممة كما ذكرنا على ان تعيد فائدة ما زاد من ذلك المتحصل عما قدرته على السكان الاهالي اما بزيادة التخفيف من المجبى او بالتنقيص من الصانتيمات الاضافية

حوادث خارجية

اخبار الدولة العثمانيه

التجهيزات ومشاكل البلكان

كتب ضابط في الاستانه الى المقطم ما ياتي ان مشاكل البلكان واليونان في هذه الايام دفعت الدولة العلية الى ان تجند نحو مائتي الف عسكري من الرديف علاوة على الجيش العامل فصار عدد الجيش العثماني من عساكر وضباط واركان حرب ومهندسين ستمائة الف مقاتل وكلهم مدرب على فنون الحرب اتم تدريب فجيشنا العثماني الآن يحاكي اعظم جيش اوربي عددا وعددا . ومما زادهم في العيون مهابة وفي النفوس وقعا انهم جميعا مرتدون ملابس جديدة نظيفة مرتبة ويحملون اسلحة جديدة مصنوعة على احدث طراز وفي كل حين يقومون (بمناورات) بتمرينات حربية في ضواحي الاستانة وادرنة وسلانيك .

ومما يسرني ذكره ان كل شئ يتعلق بالجيش من حيث لبسه ونظافته وغذائه وتدريبه وتعليمه وسلاحه ومعاملة ضباطه لكل عسكري من عساكره . ومعاملة قواده ايضا صار من حسن الى احسن . وليس ذلك فقط بل ان كل جندي صار يعلم ان من مبلغ درايته وبسالته يتوقف على اعلاء مجد الدولة وان الجندي مهما كان مذهبه يجب عليه ان يكون مع الجندي الاخر الذي ليس من مذهبه او جنسه على وفاق واتحاد والفضل في ذلك للخطب الرنانه التى يلقيها ضباطهم عليهم تحقيقا لرغبة قائدهم الباسل العثماني الحر محمود شوكت باشا قائد جيشه الاكبر وناظر الحربية .

اما الاعانة التي وردت للاسطول العثماني فقد بلغ مجموعها نحو مليون ومائتي الف ليرة عثمانية . ولا تمضي بضعة اشهر حتى تتضاعف

لان العثمانيين عن بكرة ابيهم اينما وجدوا وكانوا يظهرون منحا عظيما على هذا المقصد السامي . اقول هذا وانا لا انسى فضل العقيلات العثمانيات وبعض الاميرات من البيت السلطاني الكريم فان الغيرة التي يبدينها في هذه الايام لم تكن تدور في خلدنا حتى في المنام .

(الاتحاد العثماني)

تبرع بنك فلسطين الالماني في بيروت بخمسين ليرة عثمانيه اعانة للاسطول العثماني ودفعها الى هيأة ادارة الاعانه

عبد الحميد يشتري قلم خلعه

قد وضع بالمزاد القلم الذي خط الفتوى بخلع السلطان عبد الحميد المحفوظ الان عند احمد رضا بك وبلغت قيمته مائة ليرة عثمانية اعانة للاسطول العثماني

وجاء في جريدة استامبول الفرنسوية التي تطبع في الاستانه ان السلطان المخلوع قد اظهر رغبته بابتياع القلم المذكور بضعف الثمن الذي يبلغه وارسل تلغرافا الى لجنة الاسطول في الاستانه هذا تعريفه

سلانيك في ٣ مارت ١٣٢٦ اقدم مضاعف الثمن الذي يبلغه القلم الذي خط الفتوى بخلعي

السلطان السابق
عبد الحميد الغازي

الفيلق الثامن في الجيش العثماني

يؤخذ من الاحصاء الرسمي في الجيش ان عدد الجنود المسيحيين الذين يدعون لحمل السلاح في دوائر الفيلق الثالث سلانيك ومناستر وقوصوه سيبلغ مائة الف جندي يمكن ان يؤلف منه جيش جرار ولهذا اخذت نظارة الحربية تفكر في تاليف فيلق جديد تطلق عليه اسم الفيلق الثامن لان فيالق الجيش الآن سبعة

وافق مجلس النواب على صرف مبلغ ١٥ مليون فرنك للاسطول فاوصت نظارة الحربية معمل ارمسترونغ بانشاء دارعتين يكون محمول كل واحد منها ١٦ الف طن وقد اتفقت مع المعمل على ان ينجزها في ١٨ شهرا

ووافق على تخصيص ٢٦٠ ليره لانشاء مرفاء لتنظيف السفن وتقرر ارسال ٣٦ ضابطا بحريا ميكانيكيا و٥٤ ضابطا بحريا مهندسا الى المعمل لمشارفة الانشاء ومراقبته

القلاقل بالبانيا

افادت سفارة الدولة العليه بباريز جرائد العاصمة الفرنسوية المعتبرة افادة رسميه بخصوص القلاقل التى ظهرت ببلاد الارناووط اخيرا حاصلها ان نحو الالف من الساخطين تجمعوا في ثالث افريل الجاري للتذمر من التنقيحات التي اجرتها الحكومة في الاداءات على معنى تخفيفها فلم يرق ذلك التعديل في اعين بعض اهل الطيش بل طلبوا الغاءها بالكلية وترك الاصلاحات التى اخذت الحكومة الجديدة في وضعها موضع الاجراء فصادف الثائرون السبل ثم بتزايد الهياج انفصلوا على اشهار السلاح في وجه الحكومة واطلاق القنابل على مدينة ايبك فقامت الحكومة بها بالحكم العرفي ثم هاجموا الضابط العسكري محافظ القلمة وضابط اخر فمات الضابط شهيد الدفاع وارسلت السرعسكرية الجليلة من الاستانة ومن بريزند اربعة عشر طابورا لحل الواقعة والدولة مصممة على منع انتشار الفتنة بغاية الحزم والصرامة ويقال ان سبب هذه الفتنة هو اغراء كبراء الارناووط الذين استاءوا لما في النظام الجديد من الضرب على ايديهم وتقليل سطوتهم وعلى كل حال فقد افادت الاخبار الاخيرة ان العصاة تفرقوا ايدي سبا بكبح العساكر لجماحهم وان جميعهم قد دخلوا تحت الطاعه بمساعي الجند والعلماء

حوادث داخليه

لجنة تدوين الاحكام التونسية

لا زالت هذه اللجنة القانونية توالي جلساتها وتواصل الجد لانجاز مهمتها التشريعية تحت رئاسة جناب الوزير المفوض مسيو روا كاتب الدولة العام فانه بالنظر الى ما لهذا المشروع من الاهمية اصبح يلاحظ اعمال اللجنة ومباحثها بعين لا تنام حتى تبرز هذه المجلة كالعروس من خدرها والدرة من اصدافها ولا غرو فان المحاكمة ثمة على الاحكام في النقض والابرام فهي الركن الاول من اساسها والنور اللازم لنبراسها ولذلك تبين ان اللجنة قد اتمت اعمالها في تدوين اصول المرافعات المدنية وشرعت في تدوين الاحكام الجنائية فان استمر عملها بهذه الهمة على هذا المنوال كما هو المامول فلا تلبث الاحكام العدليه التونسية ان تشخصها مجلتها للعيان فتعم معرفتها سائر طبقات السكان على اختلاف الملل والاديان

اصلاح غلط

كنا ذكرنا في العدد قبل هذا ان الذي تولى معالجة صديقنا السيد البشير صفر بالمستشفى الصادقي هو الدكتور بركهاي وهو خطا ادى اليه سبق القلم وصوابه النطاسي الدكتور برنسويك لوبيهان باش طبيب المستشفى كما هو الواقع ولذلك وجب التنبيه

صدر الامر العلي بتكليف النطاسي الدكتور برنسويك لوبيهان باش طبيب المستشفى الصادقي بادارة هذا المرستان وبتوليه المسيو سوربل قابضا وكيلا للدخل والخرج يباشر وظيفته تحت نظر المكلف بالادارة ومراقبه اللجنة الادارية

لجنة اصلاح التعليم بالجامع الاعظم

يوم الاربعاء الفارط نحو الساعة الثالثة بعد الزوال عقدت لجنة اصلاح التعليم بالجامع الاعظم جلستها الاولى فافتتحها جناب رئيسها الهمام المفخم وزير القلم بخطاب ابان فيه ما لسمو مولانا وحكومته المحمية من العناية باهل العلم والاهتمام بترقي طلبته في مدارج العلوم الاسلاميه لا سيما الاحكام الشرعيه والاداب العربية التي توهل الطالب للانخراط في سلك الخدمة الاداريه والخطط الشرعيه ثم تلاه جناب الوجيه البارع مسيو فاوري كاهية اللجنة وايد